ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Mounir Nassif Jassim

Wasit Education Directorate

Email: moneernaseef486@gmail.com

Keywords:

Relationships , Hossein Qoli Khan , Mohammad Ali Shah, National Consultative Assembly.

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 10.Apr.2025

Accepted 12.Jun.2025

Published 25.Nov.2025

Hossein Qoli Khan (Nazam al- Saltneh mafi) and its impact on the relations between Mohammad Ali Shah and the National Consultative Assembly

A B S T R A C T

This research studies the personality of Hossein Qoli Khan, The Sultanate of Mavi regime. He is one of the lranian personalities who assumed the position of Prime Minister in lran during the reign of Mohammad Ali Shah. His reign witnessed many events, the most important of which was the tension in relations between Mohammad Ali Shah and the National Consultative Assembly. The first thing that Sultanate of Mavi regime did was to improve the relationship between the Shah and the National Consultative Assembly. He was keen to make the two parties swear by the glorious word of God to abide by the constitution, but this relationship did not last long, especially after the assassination attempt on Mohammad Ali Shah, as the Shah accused the council of the assassination attempt, but Minister Hossein Qoli Khan, the Sultanate of Mavi regime, wanted to improve that relationship, but he was unable to do so.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss2.4187

حسين قلي خان (نظام السلطنة مافي) وأثره في العلاقات بين محمد علي شاه ومجلس الشورى الوطني

م.م. منير نصيف جاسم

المديرية العامة لتربية واسط

المخلص:

درس البحث شخصية حسين قلي خان نظام السلطنة مافي هو أحدى الشخصيات الايرانية الذي تولى رئاسة الوزراء في ايران ابان عهد محمد علي شاه ١٩٠٧، حيث شهد عهده العديد من الاحداث ومن اهم تلك الاحداث هي توتر العلاقات بين كل من محمد علي شاه والمجلس، من اولى اعمال نظام السلطنة هو تحسين العلاقة بين الشاه ومجلس الشورى الوطني كان حريصا ان يجعل الطرفين يقسمان بكلام الله المجيد على ان يلتزمان بالدستور، لكن هذه العلاقة لم تستمر طويلا خصوصا بعد محاولة اغتيال محمد علي شاه، حيث اتهم الشاه المجلس بمحاولة الاغتيال لكن رئيس الوزراء حسين قلي خان نظام السلطنة مافي اراد تحسين تلك العلاقة الا انه لم يتمكن من ذلك.

الكلمات المفتاحية: العلاقات ، حسين قلي خان ، محمد علي شاه ، المجلس الشورى الوطني .

المبحث الأول: ملامح من حياة حسين قلي خان نظام السلطنة مافي

حسين قلي خان وهو ابن شريف خان قزويني ولد عام ١٨٣٢ وينتمي الى قبيلة مافي وهي من القبائل الكردية المحيطة بقزوين وكان رجل ادب وذوق جيد وشاعرا ماهرا واكمل تعليمه الابتدائي واصبح سكرتيرا في حكومة السلطان مراد ميرزا حسام السلطنة، وعندما اصبح حسام السلطنة ولي بلاد فارس في عام ١٨٥٩ ارسل حسين قلي خان للحكم في بوشهر وعندما اصبح والي خراسان في ١٨٦٢اصطحبه معه(يان ، ١٣٧٤،ص١١)، وبعد وفاة ميرزا محمد حسين ناظم الملك، نائب حكم اصفهان في ١٨٧٠ امر ناصر الدين شاه(١٨٣١-١٨٩٦)، بتعيين حسين قلي خان وزيرا(مساعدا) لحاكم اصفهان هو ابو الفتح ميرزا مؤيد الدولة (الجاف ، ٢٠٠٨،ص٢٤٨-٢٥١) واستمر في منصبه ذلك لمدة سنتين وخلال تلك الفترة انتشرت ظاهرة الغلاء في عام ١٨٧١ والتي تركت اثارها على منطقة اصفهان لكن حسين قلي خان تمكن من جهود كبيرة في سبيل تأمين ارزاق الناس هناك من خلال نشر الامن والنظام وعلى اثرها كرم من قبل ناصر الدين شاه اذ حصل خلالها على ميدالية وفي السنة الثانية من حكمه في اصفهان حدث خلافات بينه وبين حاكم اصفهان وعلى اثرها اعيد حسين قلي خان الى طهران (البديري ، ٢٠١٩،ص١٣٩) في عام ١٨٧٤ كانت شؤون كيلان ويزد مفوضة الى يحيى خان معتمد الملك فقرر ان يذهب حسين قلي خان لتولي حكومة يزد وهناك تم منحه لقب (سعد الدولة) وقام بنشر الامن وجمع الضرائب وعين اخية محمد خان نائبا له وسرعان ما قدم حاكم بوشهر استقالته تم تكليف حسين قلي خان بالذهاب الى هناك وادارة مدينة بوشهر.

وفي عام ١٨٨٧ عين حاكما على عربستان ومنح لقب (نظام السلطنة) ، وفي ١٨٨٨ منح رتبة امير تومانى ، وفي ١٨٩٢ عين حاكما على فارس من جديد، وفي ١٨٩٣ وقف ضد تدخلات محمد رضا خان قوام الملك، لذا بدا قوام الملك وزوجته ضد حسين قلي خان وفي النهاية اقدمت زوجة قوام الملك للذهاب الى ناصر الدين شاه واعطته(٧٠٠٠) تومان وذلك لعزل نظام السلطنة وفعلا تم ذلك امر الشاه بالذهاب الى ولاية عربستان في ١٨٩٤ مجددا ليكون حاكما عليها، ويعد نظام السلطنة من ملاك الكبار وذلك لأنه في اي مكان يحكم فيه كان يسعى لامتلاك الاملاك والبساتين ولهذا كانت لديه ثروة هائلة (البديري، ٢٠١٩، ص١٩٣-١٩٦) وفي عام ١٨٩٩تم تكليف نظام السلطنة ليحل محل حسين علي خان امير نظام كروسي للعمل لدى محمد علي ميرزا(الفتلاوي، ٢٠٠٣، ص٧٥-٧٦) وحكومة اذربيجان وخلال انتصار الشعب الايراني في الثورة الدستورية١٩٠٥ وحصولهم على الحرية وطرد الاستبداد بصورة رسمية كان آنذاك يحكم اصفهان شخص كان يعد من اشهر المستبدين وهو الامير مسعود ميرزا فأجار الملقب (ظل السلطان) الذي ابدى مسايرته لجمعية اصفهان مقدس مللي– الشعب المقدس وبعد مدة قصيرة ثار علية اهالي اصفهان وتمكنوا من طرده من تلك الولاية وحينها ذكر تعيين نظام السلطنة حاكما على اصفهان فعلا وصل نظام السلطنة في ١٣/نيسان ١٩٠٧ وكان في هذا اليوم عطله وعزاء ولم يكن الاهالي ينتظرون قدومه لذا لم يستطعوا استقباله استقبالا جيدا ولكن تجار اصفهان ارسلوا برقية له وفي تلك الاثناء سرت شائعات بأن نظام السلطنة سيصبح رئيسا للوزراء وفعلا فقد ساعدته تلك الاشاعات على ان يصبح رئيسا للوزراء بعد ان اختاره محمد لي شاه (البديري، ٢٠١٩، ص١٩٩-٢٠١) .

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين محمد علي شاه والمجلس قبيل تولي حسين قلي خان رئاسة الوزراء

بعد استقالة حكومة ابي القاسم ناصر الملك همذاني(زاده ، ١٣٨٣،ص٥١٥) تأزمت اوضاع ايران اكثر من السابق ومن اجل السيطرة على الاوضاع قام الشاه برسال العديد من البرقيات الى المدن الايرانية كافة مؤكدا فيها بما ان الحكومة الايرانية قد استقالت، فان اي من حكام الولايات الذين لديهم مظالم او مطالب ابلاغها الى الشاه وكذلك قام برسال رسالة خاصه الى المجلس اخبره بأنه سيقف بوجه كل من يخل الامن والنظام في البلاد، وجاء الرد من قبل الدستوريين ابلغوه

الشاه ان تلك الاعمال ليست من صلاحيات المجلس وان المجلس لم يتفق معه واعلموه ان ارباك الاوضاع والاضطرابات في البلاد كانت بسبب تدابير انصار البلاط واعوان الشاه وهذه الامر ادى الى توتر العلاقة بين انصار الشاه والشعب الايراني المؤيد للدستور(البديري. ٢٠١٩، ص٢٠٤) وقام الشاه بعدة اعمال من اجل مضايقة المجلس ومن اهما هي حبس رئيس جمعية دروازة قزوين وكذلك طرد ثمانية من اعضاء المجلس ومن الشخصيات المثقفة و المسؤولة عن تولي الصحف مثال على ذلك ملك المتكلمين وعلى اثر ذلك توترت العلاقة بين انصار الشاه والجماهير المؤيدة للدستور اذ زادت المظاهر المسلحة من قبل الجماهير الثائرة وبدأت الاستعدادات لمواجهة عسكرية الذي كان يعد لها الشاه بدقة وعقلانية دون اعتبار لكرامة المجلس (مجذوب، ١٩٨٠، ص١٣١)، في تلك الاثناء تحرك وجهاء المجلس وهو كل من السيد عبدالله البهبهاني والسيد حسن تقي زاده، وحذروا الشاه ان هذا الامر سيولد حروب اهلية منها الشعارات المضادة للدستور وقتل بعض انصار الدستور ومن ضمنهم النساء (التكريتي، ٢٠٠٥، ص١٢٨). حيث قامت تظاهرات في شوارع طهران وكذلك قيام المجلس بتبعية انصاره وقد جعل طهران تبدو كميدان الحرب وقامت جمعية تبريز بدور كبير فأرسلت برقيات الى المدن الايرانية كافة تعلن انها لم تعترف بمحمد علي شاه ملكا على البلاد، كما ارسلت للجنود اذربيجان المتواجدين في طهران تحذرهم بهدم بيوتهم وقتل عوائلهم اذ اطاعوا الشاه وقيام اي عمل ضد المجلس وكان لهذا الانذار اثره في احجام الجنود في طاعة الشاه(مجذوب، ١٩٨٠، ص١٣٢) حيث ضاق المجلس ذرعا بسياسة الشاه وتجاوزاته التي لا تنتهي ومن اجل قطع الخلافات بين الاطراف المتصارعة ارسل المجلس وفدا الى الشاه محملا بعدة مطالب وهي:

١- عزل سعد الدولة خارج طهران

٢- دمج فرقة القوزاق بوزارة الحربية الايرانية

٣- معاقبة مثيري الشغب في طهران

٤- ان يلتزم محمد علي شاه بالدستور وان يؤدي اليمين القانونية بالمحافظة على الحياة الدستورية امام المجلس

٥- المباشرة بتشكيل حرس وطني خاص لحماية المجلس يتكون من (٢٠٠) شخص

٦- مبادرة بإعادة المبعدين الى طهرن ومن ضمنهم ناصر الملك

لم تكن تلك المطالب مقتصره على المجلس وطهران بل وصلت برقيات التعاطف والتأييد لها من مقاطعات شيراز واصفهان وكرمنشاه ورشت وكرمان ومشهد وايضا هذه المطالب اثارت السلطات الروسية بوصفها تناولت بندا اكثر حساسا للروس الا وهو تشكيل حراسة وطنية خاصة للمجلس الامر الذي دفع السفارة الروسية في طهران ان تقترح على تقليص عدد حرس المجلس الى النصف بذريعة قرب المجلس من البازار(السوق) وكثرة المحلات التجارة المنتشرة حوله وذلك يتعارض مع ما يرد اليها من زبائن لأغراض البيع والشراء وفي الوقت نفسه يعد تدخلا في الشؤون الايرانية، في حقيقة ان مجلس الشورى الوطني لم يعر اهتماما للمقترح الروسي(البديري، ٢٠١٢، ص٢٥٩) رأى الشاه ان هذه الامور لم تسير لصالحه في ايران فاتجه نحو تهدئه الموقف مع الدستوريين والمماطلة في تلبية مطالبهم الا ان المجلس استمر بالإصرار على موقفه بإيجاد حل مناسب للخروج من الازمة السياسية في تلك الاثناء قام مجلس الشورى الوطني بأرسال رسائل خاصه الى المفوض البريطاني بيركلي في طهران واكد من خلالها ان المجلس يناضل من اجل تحرير الشعب الايراني من طغيان الاستبداد وطالبا فيها دعم فضية المجلس من خلال الضغط على الشاه (البديري، ٢٠١٣، ص٢٥٠)، وفي سياق تطور الاحداث اجتمع المفوض البريطاني في طهران ٢٢/كانون الاول ١٩٠٧ بالشاه وطلب منه بضرورة الالتزام بالدستور فتعهد الشاه بتنفيذ ذلك وبدوره ابلغ المجلس بذلك بما ان الشاه كان يخشى عواقب اعماله وتوقعه باحتمال اندلاع الفوضى في مختلف المدن الايرانية وخاصه طهران لذلك فان الشاه كان بصدد ان يعين شخصا في منصب رئيس الوزراء تكون لدية وجاهة وطنية وان يحظى بدعم الشاه والمجلس معا، وكان حسين قلي خان نظام السلطنة مافي يمتلك تلك الصفات وعلى اثرها وبدون مشاورة المجلس قام الشاه بتنصيب نظام السلطنة رئيسا للوزراء ولم يعترض المجلس على

الاختيار وذلك نظرا للأوضاع التي تمر بها البلاد، اضافة الى الروح الوطنية التي كان يمتلكها نظام السلطنة (مجذوب، ١٩٨٠، ١٥٠).

المبحث الثالث: تشكيل الوزارة الاولى لحسين قلي خان الاولى واثرها في العلاقات بين محمد علي شاه ومجلس الشورى الوطني

قدم حسين قلي خان حكومته الى المجلس في ٢١/كانون الاول/١٩٠٧ والتي تضمنت كل من:

١- حسين قلي خان (نظام السلطنة) رئيس للوزراء ووزير المالية
٢- غلام رضا خان (اصف الدولة) وزير الداخلية
٣- عزيز الله ميرزا (ظفر السلطنة) وزير الحربية
٤- ميرزا مهدي خان كاشي (قائم مقام) وزير التجارة
٥- ميرزا حسن خان (مشير الدولة) وزير الخارجية
٦- ميرزا مرتضى قلي خان (صنيع الدولة) وزير العلوم والمعارف
٧- ميرزا مهدي قلي خان (مخبر السلطنة) وزير العدل (تبريزي،٢٠٠٩، ص٢٧٢-٢٧٤) ،

كان من أولويات نظام السلطنة هو تحسين العلاقة بين الشاه والمجلس ولهذا كان رئيس الوزراء حريصا ان يجعل الطرفين يقسمان بكلام الله المجيد على ان يلتزمان بالدستور، وعلى ذلك اساس قام المجلس وبعلم حسين قلي خان بالاتصال بعضد الملك فأجار من اجل المداولة بهذا الشأن وبعد المداولات تقرر ان تتم كتابة بنود الصلح بين الشاه والمجلس وان ترسل تلك البنود الى الشاه من اجل الموافقة عليها، الا ان اعضاء المجلس بعد ان تشاوروا فيما بينهم طلبوا ان يقسم الشاه بكتاب الله (القرآن) بان لا يخالف الدستور وفي الوقت نفسه ان يقسم اعضاء المجلس على انهم في حالة عدم مخالفة الشاه الدستور فانهم سوف لن يخونوا حكمه (البديري، ٢٠١٩،ص٢١٠) في ٢٢/كانون الاول/١٩٠٧ انجزت مسودة القسم حيث كان قسم(يمين) الشاه:((**بسبب الفوضى المنتشرة في طهران وسائر الولايات الايرانية الاخرى. وما حصل من سوء ظن الشعب الذي لا سامح الله كانوا يعتقدون اننا بصدد نقض ومخالفة القانون الاساس لذلك ومن اجل ازالة ورفع سوء الظن هذا، ولآجل منح الشعب الاطمئنان، فانني اقسم بكتاب الله المجيد بان احمي وارعى مبدا الدستورية والدستور بشكل كامل بمنتهى الدقة والحرص، وان لا اغفل عن تطبيقها بأي وجه من الوجوه، وان اعاقب كل من يتصرف بخلاف النظام الدستوري، ومتى ما صدر منا اي نقص للعهد او مخالفة للقانون سأكون مسؤولا امام صاحب القران المجيد(الله جل علاه) طبقا للعهد والشروط التي الاتفاق عليها مع اعضاء المجلس))**(البديري، ٢٠١٩، ص٢١٠).

اما قسم (يمين) المجلس كان نصه:(**(في هذا الظرف الذي اقسم فيه صاحب الجلالة ملك الملوك محمد علي شاه فأجار خلد الله ملكه بسبب ظهور الفوضى، ومن اجل ازالة سوء ظن عامة الشعب به، اقسم بكلام الله المجيد، فأننا اعضاء المجلس الموقعين ادناه ايضا نقسم بكلام الله المجيد، بانه ما دام صاحب الجلالة حاميا ومنفذا للقانون الاساس وحدود الدستور وحارسا له، فأننا نقسم بكلام الله ان لا نخون بأي صورة من الصور اساس الحكم(العرش) المتعلق به، وان نحفظ حقوق وحدود ملكنا العادل المتوافقة مع القانون الاساس وان نحترمها، ومتى ما خالفنا هذا العهد فأننا مسؤولون امام الله والرسول الاكرم))** (نقلا عن: البديري، ٢٠١٩، ص٢١٠-٢١١) حيث ارسل المجلس عدة برقيات الى مختلف المدن الايرانية اعلن فيها حل الخلافات ما بين الشاه والمجلس وفي الوقت نفسه اعلن وزير الخارجية مشير الدولة في برقية له الى السفارات الايرانية في الخارج اطلع من خلالها تلك السفارات على انهاء الخلاف بين الشاه والمجلس.

في هذه الاثناء كان الاحرار والشعب الايراني ينتظرون بعد القسم الذي اقسمه الشاه ان يقدم لهم على دعم القانون الاساس والحياة الدستورية، كما كان وعده بان يطلق الحرية للحكومة الايرانية الا ان الشاه كان يعرقل تلك الامور ويبدو ان الشاه لم يكن راية الحقيقي اطلاقا ان يخضع للمجلس وكان ينتظر الفرصة المناسبة للقيام بسحق الحركة الوطنية الايرانية والدستوريين، وعقد المجلس جلسته واكد من خلالها على الحكومة الجديدة انقاذ البلاد ومن حالات الفوضى والاضطرابات(تبريزي، ٢٠٠٩،ص٢٧٥) على الرغم من النتائج التي توصل اليها المجلس والشاه لكن الشاه نظر الى اعضاء المجلس بروح التعالي ولم يستطع ان يتحمل مجلسا يحد من سلطته في الحكم ونتيجة لذلك واصلت الجمعيات المنتشرة في مختلف المدن الايرانية مراسلة مجلس الشورى الوطني مبينا استعدادها لبذل مافي وسعا من اجل حماية المجلس، وفي ١٨/كانون الثاني/ ١٩٠٨ قامت كل من جمعيتي همدان وخراسان استعداهما للدفاع عن الاسلام واكدتا في رسالة الى المجلس انهما على الاستعداد لتحديد واجبها بمجرد وصول اي برقية من المجلس(البديري، ٢٠١٣،ص٢٦٢).

حملت اغلب الاحداث التي وقعت خلال هذه الحقبة بصمات الشاه من اجل اثارة الفوضى وارباك عمل المجلس، حيث شهدت تبريز فوضى بسبب مؤيدي الشاه الذين قاموا في يوم عيد الاضحى بتهديد اصحاب المحلات التجارية واغلقوا الحوانيت تهديدا بالسلاح واطلقوا النار وسط البازار ومضت جماعة الى دار الحاج مهدي اقا التاجر التبريزي واضرموا النيران فيها ودارت العديد من الاشتباكات واستمر القتال يومين متتاليين ومما ادى الى قتل العديد من الابرياء مما دفع اهالي تبريز الى حمل السلاح والسيطرة على الموقف وفي طهران حيث قتل احد التجار الاغنياء والذي كان من مؤيدي الدستور وهو فريدون الزاردشتي اذ اقدم مجموعة من اشخاص الذين اقتحموا منزله وقتلوه (براون، ١٣٧٦، ص١٨٩) و اثاره حفيظة الشعب الايراني ودارت محادثات بهذا الجانب مع اعضاء المجلس وفي الوقت نفسه اعطيت الحادثة للصحافة الايرانية الذريعة لشن حملة صحفية ضد الشاه واتهموا بانه المحرك الاساسي لحادثة القتل وانتقدت الصحف الايرانية بشدة اصف الدولة وزير الداخلية وذلك بسبب خطاب السيد حسن تقي زاده قائلا ان اصف الدولة خلال فترة حكمه في خراسان كان يبيع النساء الايرانيات للتركمان(البديري، ٢٠١٩، ص٢١٤-٢١٥) نتيجة لتدهور الاوضاع في طهران وبقية المدن الايرانية بدأت المخاوف تزداد لدى العائلة المالكة اذ دب القلق في نفسي كل من غلام رضا خان عضد الملك، رئيس عشيرة القاجار وشعاع السلطنة، شقيق الشاه من غضب الشعب وقسوة الصحافة لذا سعى عضد الملك لمقابلة شاه واقناعه بإرضاء اعضاء المجلس، وتم عقد اجتماع وضم كل من الشاه والسيد عبدالله البهبهاني والسيد محمد الطبطبائي، وفي ذلك اجتماع وعد الشاه بالحفاظ على الدستور وحمايته حيث اراد الشاه ظاهريا ان يعطي لهذا الاجتماع اهمية كبيرة في نفسه في هذه الاثناء قام المجلس بعزل اصف الدولة وزير الداخلية في حكومة نظام السلطنة الذي وجهت له الكثير من الانتقادات داخل المجلس وان تلك الانتقادات هزت حكومة نظام السلطنة لذلك اضطر رئيس الوزراء ان يكتب رساله الى المجلس يبلغه بعزل اصف الدولة وانه سيمارس مهام وزير الداخلية لحين اختيار وزير جديد لهذا المنصب، في هذه الاثناء ادى عزل اصف الدولة الى امتعاض الشاه اكثر من المجلس ولكنه استمر من الناحية الظاهرية بالعمل معه(البديري، ٢٠١٩، ص٢١٧) .

المبحث الرابع: محاولة اغتيال محمد علي شاه واثرها على الاوضاع الداخلية

زاد التوتر العلاقة بين محمد علي شاه و مجلس الشورى الوطني بسبب محاولة اغتيال الشاه الذي تعرض لها في ٢٨/شباط/١٩٠٨ اثناء توجهه الى قصره في ضاحية (دوشان تبه) للنزهة وعند مروره في شارع ظل السلطان القيت على مركبه عبوه فانفجرت وقتل وجرح على اثرها بعض مرافقي الشاه، الا ان الشاه لم يصيبه اذى وذلك لأنه كان جالسا داخل عربة التي تجرها الخيول، وعلى اثر ذلك عقد المجلس في ٢٩/ شباط من العام نفسه جلسته خاصه للحادثة واستمرت حتى منتصف النهار واعرب النواب من خلالها عن اسفهم ومواساتهم للشاه، حيث ارسلت برقيات الى المدن الايرانية كافة

مطالبة بإقامة الاحتفالات في جميع الاماكن احتفاء بنجاة الشاه(تبريزي، ٢٠٠٩، ص٢٧٨) لم تكن روسيا بعيدة عن تطور الاحداث الايرانية بل ان حادثة اغتيال الشاه اثارت الحكومة الروسية وولد لديها حالة من القلق الذي جعلها تفكر جيدا بالقوة التي وصل اليها الدستوريين في ايران اذ اعرب وزير الخارجية الروسي ايزفولسكي، عن قلق حكومته واستنكارها لتوجهات الدستوريين الذين يريدون النيل من حياة الشاه، وفي الوقت نفسه اعرب عن سروره لعدم تعرض الشاه الى سوء من جراء لتلك المحاولة، التي حظيت بتهنئة الحكومة الروسية للشاه لسلامته منها ولم يتردد وزير الخارجية الروسي ان تؤكد للشاه عن وقوف حكومته الى جانبه ودعمها له في مواجهة ما يتعرض له من اخطار على يد الدستوريين التي كانت تدعو الى الاطاحة بالشاه وحكمه(البديري، ٢٠١٩، ص٢٢٢-٢٢٣) كذلك اثارت محاولة الاغتيال هذه قلقا لدى البريطانيين لذا بعث الوزير البريطاني في طهران الى وزير خارجيته برقية عاجلة نقلت خبر محاولة الاغتيال وفي برقية اخرى له اكد ان التحقيقات لازالت جارية بخصوص الحادثة لمعرفة مدبري العملية حيث اشارت الى ان اصابع الاتهام قد وجهت الى جمعية اذربيجان وذلك بسبب ان اغلب التهديدات التي وصلت للشاه كانت من تلك الجمعية كما ان عملية اغتيال امين السلطان في ٣١/اب/١٩٠٧ قد تمت من احد الوطنيين الاذربيجانيين(العلاق، ٢٠١٧،ص٣٤) .

في الوقت نفسه تابعت بريطانيا تطورات الاحداث في ايران بعد ان تزايد القلق البريطاني على بشأنها، مما اضطر القائم بالأعمال البريطاني في طهران للإسراع بزيارة وزير الخارجية الايرانية برفقة السفير الروسي في طهران فتداولا الحديث عن تطورات الموقف السياسي للبلاد مؤكدين ان الاحداث الاخيرة تشير الى ان حياة الشاه في خطر ولكنهم في وقت نفسه اشاروا ان التعرض لحياة الشاه خط احمر(البديري، ٢٠١٩، ص٢٢٤) يبدو ان بريطانيا انحازت بشكل كلي الى جانب روسيا وشاه في موقفها من تطورات الاحداث الايرانية التي بدأت وتيرتها تتصاعد بشكل اكبر وهذا ما يكشف حقيقة الموقف البريطاني الذي كان يحدد دائما لجانب بريطانية وليس مع الحياة الدستورية الايرانية وفي الوقت نفسه جاءت محاولة اغتيال شاه الفاشلة لتضرم النار في الهشيم فبعد انتشار الخبر اغلق البازار ابوابه وتعطلت الاعمال تحسبا لمضاعفات الحادث(البديري، ٢٠١٢، ص٢٦٤) بدا الشاه تنفيذ تهديده بإصدار اوامر شخصية مباشرة الى رئيس الشرطة بالقيام بحملة تفتيش واسعه ومداهمة المنازل والقبض على اي شخص يشتبهون به وقد تم ذلك وبدون علم وزيري العدل والداخلية وعند سماعهم استاء الوزراء وقدموا استقالاتهم وذلك بسبب تدخلات الشاه وتجاوزه صلاحياته الا ان الشاه رفض قبول الاستقالة الا انهم اشترطوا عليه ان يترك التحقيق يأخذ مجراه، وقد انصاع الشاه لراي الوزراء خصوصا بعدما رأى مظاهر السخط والغضب التي عمت الشعب بسبب خرقة للقانون(مجذوب، ١٩٨٠، ص٢٣٤-٢٣٥).

أبدى الشاه نوعا من الانتظار لبعضه ايام لإعطاء الشرطة والمجلس المجال لمعرفة الجناة الا ان تأخر اكتشاف الجناة والقبض عليهم هذا الامر اغضب الشاه كثيرا الامر الذي دفعه ان يرسل رسالة الى المجلس تميزت بلهجتها الشديدة انتقد المجلس من خلالها بالتهاون في التعامل مع حادثة الاغتيال، مؤكدا بان المجلس لم يبذل جهدا كافيا لمعرفة مرتكبي الحادثة، وفي الوقت نفسه حذر اعضاء مهددا اياهم باتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة اذا لم يتم معرفة الجناة في اقرب وقت(البديري، ٢٠١٩، ص٢٢٧) في حقيقة ان محاولة اغتيال الشاه في شارع ظل السلطان وبالقرب من منزله زادت من شكوك الشاه في ان يكون ظل السلطان وراء الحادثة، لان ظل السلطان كان يؤدي دورا خفيا في التعاون مع رجال الثورة الدستورية ويسعى للاتفاق معهم بتقديم الدعم له من اجل الوصول الى السلطة هذا الامر اثار شكوك الشاه والذي اثارة كثيرا تعاطف ظل السلطان مع الدستورين والمجلس ولد لديه قلقا واضحا بخصوص تهديد سلطته وهذا الامر دفع الشاه الى ابعاد ظل السلطان عن طهران كي يكون في مأمن من مؤامراته المحتماه حسبما كان يعتقد الشاه ،وعينه واليا على اقليم فارس في جنوب ايران، وهذا قد ادى حسين قلي خان دورا مؤثرا في هذا الجانب ، وعلى الرغم من مغادرة ظل السلطان طهران مجبرا لكنه بقي يفكر في العودة الى طهران وهذه الاحداث اقلقت رئيس الوزراء حسين قلي خان الامر الذي دفعه لتقديم

استقالته في ٢٨/شباط/ ١٩٠٨والتي استمرت ٦٨ يوما، لكن سرعان ما عاد مره اخرى الى تشكيل حكومته الثانية(البديري، ٢٠١٢، ص٢٦٥) .

المبحث الخامس: الوزارة الثانية لحسين قلي خان نظام السلطنة مافي واثرها في العلاقات بين محمد علي شاه ومجلس الشورى الوطني

بذل حسين قلي خان نظام السلطنة جل جهوده من اجل انهاء الخلافات بين محمد علي شاه ومجلس الشورى الوطني الا ان طريقة لم يكن معبدا في هذا الشأن وعلى الرغم من انه قدم استقالته الا ان الضغوطات علية كبيرة من اجل اعادة تشكيل الوزارة من جديد قدم حسين قلي خان نظام السلطنة وزارته الثانية الى المجلس في ٢٩/شباط/١٩٠٨ وكانت كابينة وزارته كالتالي:

١–حسين قلي خان نظام السلطنة	رئيس الوزراء ووزير الداخلية
٢– مؤيد السلطنة	وزير العدل
٣– صنيع الدولة	وزير المالية
٤– مشير الدولة	وزير الخارجية
٥– ظفر السلطنة	وزير الحرب
٦– مؤتمن الملك	وزير التجارة
٧– مخبر السلطنة	وزير المعارف (اسكندرى، ٣٣٥٥، ص٢١٨)

واجهت حكومة حسين قلي خان الثانية العديد من المشاكل وتدهور الاوضاع الايرانية التي ازمت الاوضاع الداخلية ففي شيراز نتيجة للأعمال التي قام بها محمد رضا خان قوام الملك شيرازي، حاكم شيراز الذي كان من اشد المعارضين للحياة الدستورية والدستوريين في وقت سابق وعلى اثر ضغوطات المجلس اقتضى حضوره الى طهران ولكن بعد مده قليلة في طهران تمت اعادة قوام الملك الى شيراز وبموافقة اصف الدولة وزير الداخلية وبدون علم المجلس هذا امر اثار معارضة المجلس وادى الى عزل اصف الدولة(البديري، ٢٩١٩، ص٢٣٤-٢٣٥) بعد عودة قوام الملك الى شيراز سيؤدي الى اثارة الفتن والفساد فيها، في حقيقة ان اهالي شيراز يتبعون احقادهم له ويحاولون الانتقام من قوام الملك وهذه الاحداث التي أدت الى اعتصام معارضي قوام الملك في شاه جراغ في المدينة وحدثت اشتباكات في شيراز مما ادت الى اغتيال قوام الملك في ٨/اذار/١٩٠٨ عندما كان جالسا في حديقة ديوانه خانه وكانت تلتف حوله جماعة كبيرة فجاه تقرب منه احد الشباب واطلق عليه اربع رصاصات فقتله وبعدله قام المهاجم بأطلاق رصاصه على نفسه وقتل كذلك وعندما مزقوا ملابس القاتل وجدوا في جيبه ورقة تؤكد انه كان خادم معتمد الديوان الذي كان من الد اعداء قوام الملك(تبريزي، ٢٠٠٩، ص٢٩٧-٢٩٨) .

اندلعت الاضطرابات والفوضى في مدن الايرانية ففي ورامين، كان الشيخ محمود ورامينى، يعد احد الاعداء البارزين للدستوريين يحظى بدعم من محمد علي شاه اذ ذهب الشيخ الى مدينة وارمين وجمع مجموعة من اشخاص المسلحين حوله وبدا بإعلان العصيان ورفض دفع الضرائب، في هذه الاثناء انتشرت شائعات تؤكد ان محمد علي شاه كان يعد جيشا في وارمين لاستخدامه في القضاء على الدستوريين والمجلس، نتيجة لذلك تزايدت مطالبة المجلس من حكومة حسين قلي خان نظام السلطنة وضغط المجلس عليه من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء على عصيان ورامين ونتيجة لذلك قامت حكومة حسين قلي خان بتكليف مجموعة من الجنود من اجل القضاء على الشيخ محمود ورامين وحدثت معارك بين الطرفين اسفرت عن هزيمة الشيخ الى طهران واعتصم في دار السيد محمد الطبطبائي لكن السيد لم يمنحه الحماية مما

اضطر التحصين في المجلس وبعد التباحث في موضوع اعتصام اصدر المجلس امرا بأخذ الشيخ الى المحكمة ووضعه في السجن(البديري، ٢٠١٩، ص٢٣٦-٢٣٧) .

اقدم محمد علي شاه من اجل تهدئه الاوضاع في البلاد وبموافقة حسين قلي خان نظام السلطنة على تعيين ظل السلطان حاكما على فارس وكذلك نصب علاء الملك حاكما على اصفهان وسردار معتضد حاكما على كرمان وظهير الدولة حاكما على كيلان، ولكون ان عددا من عضاء المجلس استقالوا من عضوية المجلس لذا فان المجلس قرر اختيار اعضاء جدد يحلون محلهم اذ تم اختيار كل من حكيم الملك، ومستوفي الممالك، والشيخ حسين يزدي، ومؤتمن الملك ، ومجد الملك وفي هذه الاثناء منحت الخلافات بين احتشام السلطنة رئيس المجلس وبين السيد عبدالله البهبهاني الفرصة المناسبة للشاه ان يمارس اعماله ضد الدستور والمجلس، واذ اندلع خلاف بين احتشام السلطنة والسيد عبدالله البهبهاني مما اضطر السيد عبدالله البهبهاني لإصدار امرا باغتيال احتشام السلطنة وذلك تحت ذريعة انه كان متسامحا مع محمد علي شاه وفي النهاية تم اصلاح بين الطرفين الان ان احتشام السلطنة قدم استقالته وانتخب محله ميرزا اسماعيل خان ممتاز الدولة رئيسا للمجلس(البديري، ٢٠١٩، ص٢٣٩).

ظلت العلاقة بين محمد علي شاه ومجلس الشورى الوطني متوترة بسبب كون الشاه كان يصدر اوامر بدون علم وزرائه لاعتقال الناس وكان يتهم الوزارة بالضعف والتعاون بين اعضاء المجلس وهذا ما اعترض عليه الشعب الايراني وامتنع عن اثره بعض الوزراء على استمرار بالعمل وتعرض حسين قلي خان نظام السلطنة لضغوطات كبيرة مما ادى الى تقديم استقالته في ٢/ايار اله ان مجلس الشورى الوطني رفض الاستقالة مما اضطر الشاه مره اخرى ان يكلف حسين قلي خان بتشكيل وزارته الثالثة(البديري، ٢٠١٩، ص٢٤٥).

المبحث السادس: حسين قلي خان وزارته الثالثة ودورها في العلاقات بين الشاه والمجلس

قدم حسين قلي خان نظام السلطنة استقالة حكومته الثانية في ٢/ايار ١٩٠٨ الا ان المجلس رفض ذلك وتمت فقط استقالة ظفر السلطنة وزير الحرب وتنصيب محله ميرزا حسن خان مستوفي الممالك(السبتي، ٢٠١٣، ص٩٥)، وزير للحرب قدم حكومته الى المجلس في ٦/ايار/١٩٠٨ كالآتي:

١- نظام السلطنة	رئيسا للوزراء ووزير الداخلية
٢- مؤيد السلطنة	وزير العدل
٣- مشير الدولة	وزير الخارجية
٤- صنيع الدولة	وزير المالية
٥- مستوفي الممالك	وزير الحرب
٦- مخبر السلطنة	وزير العلوم
٧- مؤتمن الملك	وزير التجارة (بروجنى، ١٣٣٧، ص ٧٥)

من أهم الاحداث التي تزامنت مع وزارة حسين قلي خان الثالثة هو ذكرى يوم ميلاد محمد علي شاه الذي صادف في ١٤/ايار ١٩٠٨ وكان الشعب الايراني قد رفض في العام الماضي الاحتفال بعيد ميلاد الشاه وذلك بسبب التوتر الحاصل بين المجلس والشاه ولكن في العام الجديد اراد الشعب الاحتفال ولكن الشاه اشار الى عدم الاحتفال بعيد ميلاده واوصى بأنفاق المبالغ التي تصرف بشأن الاحتفال على الشعب الايراني في قرية بيله سوار المنكوبة(البديري، ٢٠١٩، ص٢٤٨) الذي حدث فيها صراع من خلال قائد الروس مع فرسانه السته حيث دخل القائد الروسي الاراضي الايرانية بحجة البحث عن حصانه الذي دخل الاراضي الايرانية حيث كان هناك شخصان من عشيرة قوجه بيجلو يرعيان الخيل واقترب القائد

الروسي منهم واطلق النار على احدهم واخر هرب الى عشيرة قوجه بيجلو المتواجدة في سوق بيله سوار يمارسون التجارة وقاموا بإسراع الى مكان الحادث وحدثت اشتباكات وقتل القائد الروسي واثنين من اتباعه والا ان احد الجند الروس تمكن من الهرب واخبر القاعدة الروسية بذلك وقاموا بهجوم على بيلة سوار وقتلوا العديد منهم ونتيجة لذلك اراد الشاه ان تصرف المبالغ عليهم(تبريزي، ٢٠٠٩، ص٣٠٣) كذلك اراد مجلس الشورى الوطني استغلال مناسبة عيد ميلاد محمد علي شاه لعلها تخفف من سوء ظن الشاه بالمجلس لهذا بذل وثوق الدولة، النائب الاول لرئيس مجلس الشورى الوطني جهودا واضحه وذلك عن طريق اعلام اعضاء في اثناء جلسته ١٥/ايار/١٩٠٨ بتجمع في بناية المجلس عصر ذلك اليوم من اجل الذهاب الى مقر اقامة محمد علي شاه وذلك لتقديم التهاني والتبريكات للشاه بمناسبة عيد ميلاده، الا ان الشاه من اجل اثارة الفوضى وشأن معركة ضد المجلس قام بإصدار عفو عام لجميع السجناء والمحكومين وذلك من اجل الاستفادة من ولاء المجرمين وتأييدهم له والوقوف معه عند الحاجه في صراعه مع المجلس وايضا من اجل اثارة الفوضى والاضطرابات في البلاد ولهذا جاءت ردود الفعل الخاصة بأعضاء المجلس غاضبة ومتذمرة ومعارضة بشدة لقرار العفو العام ونتيجة لذلك طلب المجلس من رئيس الوزراء نظام السلطنة ان يضع حد لهذا القرار الا ان نظام السلطنة ادرك ان الشاه رغم الوعود التي قدمها لأكثر من مره الا انه لم يكن جديا مع المجلس وعلية قدم حسين قلي خان نظام السلطنة استقالته في ١٦ /أيار / ١٩٠٨(البديري، ٢٠١٩، ص٢٥٠-٢٥١).

الاستنتاجات:

بعد دراسة شخصية حسين قلي خان (نظام السلطنة مافي) تم توصل الى نتائج.

١- ان الاوضاع الداخلية في ايران خلال الحقبة التي تولى فيها الوزارة لم تساعده على انجاز اذ حدثت خلافات بين محمد علي شاه ومجلس الشورى الوطني

٢- انتشار حالات القتل والسلب خلال تلك حقبة مثل مقتل فريدون الزرادشتي وايضا ما حدث في وارمين، هذا الاحداث ادت الى صعوبة الانجاز في حكومة حسين قلي خان نظام السلطنة مافي

٣- من الامور التي عرقلت وزارة حسين قلي خان هي محاولة اغتيال محمد علي شاه حيث اتخذها الشاه ذريعة لضرب المجلس وان هذه الخلافات التي حدثت بين محمد علي شاه ومجلس الشورى الوطني عرقلت حكومة حسين قلي خان نظام السلطنة مافي

٤- نلاحظ ان نظام السلطنة لم يتمكن من حل المشاكل بين الشاه والمجلس لان هذه الاوضاع اثرت على الوزارات التي شكلها حسين قلي خان نظام السلطنة.

٥- نلاحظ ان حسين قلي خان نظام السلطنة لم يميل الى اي جهة معينة سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي

المصادر

١- احمد شاكر عبد العلاق، ايران في عهد احمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥ دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، ط١، دار البداية للنشر، عمان، ٢٠١٧

٢- احمد كسروي تبريزي، تاريخ الحكم النيابي في ايران، ترجمة: هويدا عزت محمد، ط١، ج٢، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩

٣- ادوارد براون، انقلاب مشروطيت ايران، ترجمة: مهرى قزويني، جاب اول، حق جاب، محفوظ است، تهران، ١٣٧٦

٤- جمشيد ضرغام بروجنى، ابتدائي مشروطيت تاكنون، مجلة وحيد(خاطرات)، دوره شماره ١، سال نهم، ١٣٣٧.

٥- حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسي من بداية ادولة الصفوية الى نهاية الدولة القاجارية، ط١، المجلد الثالث، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨

٦- خضير البديري، الدور السياسي للبازار في الثورة الايرانية ١٩٠٥-١٩١١، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٢

٧- خضير البديري، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥-١٩١١، ط١، مكتبة ابن رشد، الكوت، ٢٠٠٥

٨- خضير البديري، ايران في السياسة البريطانية ١٨٩٦-١٩٢١، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣

٩- خضير البديري ، تاريخ الوزارات الايرانية في العهد القاجاري ١٧٩٦-١٩٢٥، ط١،ج٥، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٩

١٠- خضير البديري، موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت،٢٠١٥

١١- صباح كريم رياح الفتلاوي، ايران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩١١ دراسة تاريخية للتطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٣

١٢- طلال مجذوب، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية ١٩٠٦-١٩١١، دار ابن رشد للطباعة، بيروت، ١٩٨٠

١٣- عباس إسكندري، تاريخ مفصل مشروطيت ايران، جاب دوم، زمستان ١ء، تبراز،٣٣٥٥ جلد

١٤- عدي محمد كاظم السبتي، مجلس الشورى الوطني الايراني ١٩٠٦-١٩١١ دراسة تاريخية-تحليلية، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠١٣

١٥- قحطان جابر اسعد ارحيم التكريتي، دور المثقفين والمجددين في الثورة الايرانية ١٩٠٥-١٩١١، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥

١٦- مهدي ملك زاده، تاريخ انقلاب مشروطيت ايران، جلد اول، حق جاب، محفوظ است، تهران، ١٣٨٣